الخليج والولايات المتحدة.. هل تأثر التحالف الاستراتيجي؟

د. سالم الكتبي
كاتب إماراتي

ناقشت تحليلات ومقالات كثيرة التداعيات الناجمة عن الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وأشار بعضها إلى أن من بين هذه التداعيات تراجع الثقة في التحالف الاستراتيجي القائم بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وتآكل الثقة في الوعود الأميركية بحماية مصالح حلفائها من دول المجلس في حال تعرضت لأي تهديدات. وبرأيي فإن تحليل المشهد الراهن بدقة يوحي بأن هناك مبالغة شديدة في الربط بين الفوضى التي رافقت الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وبين التزامات الولايات المتحدة بأمن حلفائها في الخليج العربي، رغم أن ذلك لا ينفي حدوث تغيرات نسبية واضحة في هذا الالتزام ولكنها تغييرات لا علاقة لها بالمشهد الأفغاني.

واشنطن بدأت بالخروج عن عقيدة كارتر لحماية الخليج منذ عهد أوباما واستمر الأمر في عهد ترامب

والحقيقة الواضحة للجميع أن هناك جدالاً أميركياً محتدماً بين الديمقراطيين والجمهوريين حول حدود الدور الأميركي في منطقة الخليج العربي، وقد ازداد هذا الجدال بشكل واضح عقب ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة وتراجع الحاجة الأميركية لموارد الطاقة النفطية، وبالتالي يمكن القول إن "عقيدة كارتر" التي تؤطر العلاقة بين الولايات المتحدة ومنطقة الخليج العربي منذ عام 1980، وتقضي باللجوء للقوة العسكرية للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الخليج، لا تزال هذه العقيدة قائمة ولكن بدرجات التزام أقل بكثير عما سبق بحكم تغير الظروف والبيئة الاستراتيجية، ولكن من الصعب القول بأن هذه العقيدة قد تغيرت تماماً لأن الولايات المتحدة كقوة عظمى لا تزال تمتلك شبكة واسعة من المصالح الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي.

الحقيقة أيضاً أنه يمكن القول بأن عدم حدوث تغير في عقيدة كارتر لا يعني أن هناك التزاما أميركيا قطعيا بتنفيذها، فالشواهد تقول إن هناك تحولات على المستوى التكتيكي، بمعنى أن المبدأ قائم ولكن تنفيذه بات مرهونا باعتبارات وعوامل تحد من فاعليته كثيراً على أرض الواقع. والأمر هنا ليس جديداً أو طارئاً، فالالتزام بالدفاع عن المصالح الاستراتيجية الأميركية لا يعني في نظر بعض النخب الأميركية التدخل عسكرياً دفاعاً عن مصالح حلفاء واشنطن في المنطقة، إذ يعتقد هؤلاء أن المصالح الأميركية لم تعد كما كانت في عام 1980، وأن هذه المصالح قد خضعت لتفسيرات عدة بحسب وجهة نظر الإدارات الأميركية، ويستشهد هؤلاء بالاتفاق النووي الذي وقعته إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما مع ملالي إيران، حيث تجاهل الاتفاق الهواجس الأمنية المشروعة لحلفاء الولايات المتحدة الخليجيين وركز على ما اعتبره مصالح استراتيجية أميركية من وراء هذا الاتفاق، الذي لم يسفر سوى عن إلحاق بالغ الضرر بمصالح واشنطن وحلفائها على حد سواء!

كان الرئيس الأسبق جيمي كارتر يرى في أي محاولة من جانب الاتحاد السوفييتي السابق أو غيره من القوى للسيطرة على منطقة الخليج العربي ومواردها النفطية يعتبر اعتداء على المصالح الاستراتيجية الأميركية، بما يستوجب التصدي له بالقوة العسكرية إن تطلب الأمر ذلك. ولكن ما حدث بعد ذلك أن الرئيس السابق دونالد ترامب قد تابع الهجوم الذي تعرضت له المنشآت النفطية السعودية في نوفمبر 2019، ووجهت أصابع الاتهام فيه إلى إيران، ولم يحرك ساكناً، رغم أن الهجوم اعتبر وقتذاك رسالة للولايات المتحدة وردا إيرانيا على انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي.

رغم أن الرئيس السابق ترامب قد أسس لتغيرات مهمة في الرؤية الاستراتيجية الأميركية لعلاقات التحالف مع دول مجلس التعاون بما أسهم في إحداث شروخ عميقة بين الجانبين، كون هذه التغييرات قد ارتقت إلى مستوى إعادة تعريف هذه العلاقات وتحويلها إلى علاقات منفعة مادية بحتة وليست مصالح استراتيجية ممتدة ومنافع متبادلة، فإن المؤكد أن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة لم تتغير كثيراً، وأن كل ما طرأ عليها في هذا الشأن يأتي في إطار ترتيب الأولويات والاهتمامات الاستراتيجية الأميركية بحكم التطورات الحاصلة دولياً وبروز تحديات ترى واشنطن أنها تتطلب المزيد من التركيز. فالخليج ليس نفطاً فقط من منظور المصالح الاستراتيجية الأميركية، بل إن الأمر يتعلق بنفوذها ومكانتها وهيمنتها على النظام العالمي، كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرارها الاقتصادي. والعلاقات مع الولايات المتحدة ليست غطاء حماية ولا صادرات سلاح فقط من منظور دول مجلس التعاون والأمر أعمق وأوسع من ذلك وله ارتباط وثيق بمصالح الطرفين الاستراتيجية.

وفي ضوء ما سبق، فإن فتح قنوات اتصال وحوار بين بعض دول مجلس التعاون وإيران في الآونة الأخيرة لا يعكس انحساراً للثقة في مستويات الاعتمادية على الحليف الأميركي بقدر ما يعد استجابة استراتيجية منطقية للتطورات التي تشهدها المنطقة والعالم، بما في رغبة هذه الدول في تنويع خياراتها الاستراتيجية وضمان أمن المنطقة واستقرارها عبر آليات وأدوات تتماهى مع ما تشهده السياسة الخارجية الأميركية من تطورات ولاسيما في ما يتصل بإدارة العلاقات مع إيران.

وأخيراً، يمكن الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون لم تعد كما كانت في السابق بل نجحت في ترجمة قوتها الاقتصادية والاستثمارية والتجارية إلى رصيد سياسي واستراتيجي قائم على التنوع والتعددية في علاقات التحالف والشراكات الاستراتيجية مع القوى الكبرى، بما يدفع للقول بأنه إذا كانت السياسة الخارجية الأميركية قد تغيرت فإن سياسات دول مجلس التعاون قد تغيرت بدورها وأصبحت أكثر ميلاً للاستقلال والبحث عن المصالح والمشتركات والتحالفات مع مختلف القوى الكبرى ومن بينها بطبيعة الحال الولايات المتحدة، التي لم تعد الشريك أو الحليف الأوحد لهذه الدول، فضلاً عن أن أمن الخليج العربي لم يعد مسؤولية أميركية حصرية بل بات محل اهتمام جميع الدول الكبرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

لن تحقق المحادثات الإيرانية - السعودية الكثير من النجاح

حسين عبدالحسين
مدير مكتب صحيفة الرأي الكويتية في واشنطن

تدور المباحثات بين السعودية وإيران، وتلك المباحثات أصبحت مثار قلق لدى بعض حلفاء السعودية في المنطقة. وبصرف النظر عن التوجس والخوف حول احتمال تحسن العلاقات بين أكبر خصمين في المنطقة، فإن الميليشيات الموالية لإيران في كل مكان تحتفل بـ"انتصار" إيران على السعودية. وفي حقيقة الأمر، لا يوجد في الساحة أي نوع من أنواع الانتصارات.

فقد استضاف العراق جلستين من المحادثات في شهري أبريل ومايو الماضيين، ومن المرجح أن تحتضن عُمان الاجتماع الثالث الذي لم يتم تحديده حتى الآن. غير أن اختيار سلطنة عُمان، وهي الوسيط التقليدي في المنطقة، يبشر بالخير لإحراز تقدم. لكن سيكون من المبكر تحديد الفائز والخاسر. وقد قال مسؤولون إيرانيون إن المحادثات "حققت تقدمًا جيدًا" لكنهم حذروا من أن بعض القضايا "قد تكون لها تعقيدات تستغرق وقتًا لحلها" دون تحديد ماهية تلك القضايا المتنازع عليها.

لكن لا يوجد غموض في المسألة. حيث تستند سياسة إيران الإقليمية على عدائها الأيديولوجي الذي لا يتزحزح تجاه الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، وقد شعرت إيران منذ فترة طويلة أن العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة تمر بمرحلة يسر وسهولة. وبالنسبة إلى طهران، فإن وجود القوات الأميركية في الخليج والشرق الأوسط هو أمر لا يمكن السكوت عنه أو التسامح معه. كما أن اتفاقيات إبراهيم، التي أقامت علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والإمارات والبحرين والسودان والمغرب، زادت من اشتعال الغضب الإيراني.

ومن المفيد لإيران إظهار تبرمها من وجود القوات الأميركية، كما أن طهران ترى في انسحاب القوات الأميركية فرصة لتغيير الهيكلية الأمنية في المنطقة. ومع انسحاب الولايات المتحدة، تقوم إيران بملء الفراغ والتنمر على جيرانها العرب. وتتفق بعض الأصوات الأميركية على أن الوجود الأميركي في الخليج – الذي يعود إلى فترة رئاسة كارتر بعد الإطاحة بالشاه عام 1979 – قد ولى زمانه. فقد كتب السيناتور كريس مورفي في مجلة فورين أفيرز، أن الوقت قد حان للولايات المتحدة لمغادرة المنطقة وتسليم المفاتيح إلى إيران.

وينتهز المسؤولون الإيرانيون أي فرصة لترديد وجهة النظر هذه. ففي المؤتمر السابع الذي يعقد كل سنتين حول الندوة البحرية للمحيط الهندي، والذي عقد في يونيو في مايوت وريونيون، وهما جزيرتان تحت الإدارة الفرنسية بالقرب من مدغشقر، التقى قائد البحرية الإيرانية الأدميرال حسين خانزادي بنظيره الفرنسي بيير فانديه. وبحسب وسائل إعلام إيرانية، فقد أوضح خانزادي موقف بلاده، حيث قال "إن الأمن البحري في أي منطقة أمر سيادي في المقام الأول، لذلك يجب على القوات البحرية الأميركية والأوروبية أن تبتعد عن المياه القريبة من الساحل الجنوبي لإيران".

إيران لا تزال تطمح إلى استعادة مكانتها السابقة كقوة إقليمية رئيسية، ولكن ليس من خلال التعاون مع جيرانها العرب والغرب

وكدولة ذات سيادة، تملك إيران الحق في فرض سُلطتها على أراضيها، لكن ذلك يمتد لمسافة 12 ميلًا بحريًا فقط من شواطئها. ولا تملك طهران أي سلطة لمنع أو عرقلة أو حتى الاحتجاج ضد سفن أي دولة أخرى تُبحر في المياه الدولية أو المياه الإقليمية.

وهناك سببان لهذ التقارب السعودي – الإيراني المفترض. أولاً، هناك احتمال إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، والمعروفة أكثر باسم الاتفاق النووي الإيراني. فلطالما عارضت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ذلك الاتفاق، لكن يبدو أنهما استسلمتا للأمر الواقع مع قيام إدارة جو بايدن بإعادته مرة أخرى. وكانت المفاوضات تُعقد في فيينا حتى عندما كان السعوديون والإيرانيون يجتمعون في العراق. وتحتاج إيران إلى إقناع جيرانها الخليجيين بأن برنامجها النووي سلمي بالكامل.

ثم هناك قضية اليمن التي كانت محور الجولتين الأولى في المحادثات، حيث أنفقت المملكة العربية السعودية الكثير من الموارد في حربها في اليمن لمدة ست سنوات من دون أي عائد. وببساطة، السعوديون في أمس الحاجة إلى مخرج من اليمن. نظرًا لأن المزاج السائد في إدارة بايدن لا يمكن التنبؤ به، بعكس إدارة سلفه دونالد ترامب، وعليه لا مناص للسعوديين من تجربة خيار آخر. ومع ذلك، فإنه من غير المرجح أن تحقق المحادثات الكثير إذا استمرت إيران في تجاهل محدودية سُلطاتها.

وقد أدت الإطاحة بالشاه عام 1979 إلى تفكك التحالف الإيراني – الأميركي. كما لم تعد دول العالم تعترف بإيران كدولة تلعب دور الشرطي في المنطقة. وبينما بدأ النظام الجديد في طهران في زرع الفتنة وزعزعة الاستقرار في المنطقة، قامت القوى الكبرى في العالم بتعزيز وجودها في الخليج.

وكما هو واضح من الفوضى التي أحدثتها الميليشيات الموالية لإيران في اليمن ولبنان، فلا تزال إيران تطمح إلى استعادة مكانتها السابقة كقوة إقليمية رئيسية، ولكن ليس من خلال التعاون مع جيرانها العرب والغرب. بل تتمثل استراتيجيتها لتحقيق تلك الطموحات في الابتزاز والترهيب ورعاية الميليشيات وإثارة الحروب بالوكالة وإرسال طائرات بدون طيار محملة بالمتفجرات.

إن "التعقيدات" التي لم يتم تجاوزها والتي أشار إليها الإيرانيون بعد جلسات المحادثات السابقة مع السعوديين هي في واقع الأمر قضايا خالية من التعقيد تماما: ببساطه يرغب الإيرانيون في خروج القوات الأميركية، والانفراد بالساحة وأن تصبح إيران هي القوة المسيطرة.

لكن إذا تمكنت إيران من تعديل وتحسين سلوكياتها كدولة ذات سيادة وليس كدولة ناشرة للثورات، وإذا تمكنت من احترام سيادة جيرانها والتخلي عن فكرة التوسع، فقد يكون من الممكن تحقيق تقدم غير مسبوق في الجولة التالية من المحادثات مع الرياض وبعد ذلك مع بقية دول العالم.

وعليه فمن المرجح أن تبقى جلسات المحادثات مجرد محادثات لا طائل منها، عبارة عن جولة أخرى من الجدل السياسي الذي لا يُسمن ولا يُغني من جوع. ويجب ألا نُمعن في التفاؤل فالحل لا يزال بعيد المنال.

* سينديكيشن بيرو

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk